

أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والبيئية على توجه المرأة للمشروعات متناهية الصغر - دراسة مقارنة بين الريف والحضر

حنان كامل فريد (١) - صالح سليمان عبد العظيم (٢) - نجلاء محمود مصلي (٣)

وائل فوزي عبد الباسط محمد (٣)

(١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية (٢) كلية الآداب، جامعة عين شمس (٣) كلية التجارة، جامعة عين شمس.

المستخلص

شهدت العقود الماضية تزايد ملحوظ في اهتمام حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالمشروعات متناهية الصغر؛ وذلك لارتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها. ومن هنا فقد سعت الدول والحكومات إلى دعم المشروعات متناهية الصغر، وذلك عن طريق إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لها وإنشاء المؤسسات والهيئات التي تسهم في تمويل ودعم تلك المشروعات.

واليوم وبعدما أصبح تمكين المرأة يحظى باهتمام كبير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بات يتم النظر إلى المشروعات متناهية الصغر على إنها واحدة من أعظم الأدوات التي يمكن من خلالها تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، إلى جانب دورها في زيادة الإنتاجية وتقليل اعتماد المرأة على فرص العمل المتوافرة في القطاع الحكومي.

ومن هنا فقد استهدف البحث الحالي التعرف على أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والبيئية على توجه المرأة للمشروعات متناهية الصغر في الريف والحضر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسهم في توصيف المشكلة وتحليل المتغيرات المرتبطة بها، واعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة باستخدام استمارة المقابلة المتعمقة، التي تم تطبيقها على عينة عمدية مكونة من (٢٠) مفردة موزعة بالتساوي بين الحضر والريف، في محافظتي القاهرة وسوهاج. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج والتي من بينها:

- وجود تأثير إيجابي لمستوى التعليم على توجه المرأة نحو المشروعات متناهية الصغر في الريف والحضر، وأنه كلما زاد مستوى التعليم زاد توجه المرأة نحو إقامة المشروعات،

المجلد الخمسون، العدد العاشر الجزء الأول، أكتوبر ٢٠٢١

75

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية كذلك بين العمر ومستوى الدخل والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة ومدى انتشار المشاريع متناهية الصغر، غير أنه كان هناك تفاوت في مستوى التأثير بين الريف والحضر.

- كما يتضح أن عمل المرأة أصبح واقعاً معاشاً موازياً لعمل الرجل في شتي المجالات، حيث أظهرت النتائج لعب المرأة دوراً واضحاً في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وقد أوصت الدراسة: بضرورة الاهتمام بتسهيل فترات تسديد القروض للنساء، وتوفير الدورات التدريبية التي تؤهلهن لإقامة المشروعات المتناهية الصغر، ودعم الدولة لهذه المشروعات ممثلة في المجالس المحلية خاصة في الريف.

المقدمة

شهدت السنوات الماضية سلسلة من التغيرات على المستوى الاجتماعي، والتي أثرت بصورة كبيرة على التفاعل الاجتماعي ومضمون الأدوار الاجتماعية، حيث يعبر التغير الاجتماعي عن التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي سواء في الجزء أو الكل، وفي شكل النظام الاجتماعي، لذلك فإن الأشخاص يمارسون أدوار اجتماعية متباينة، وأي تغير في البناء الاجتماعي يمكن ملاحظته في وقت زمني قصير بين فئات كبيرة من المجتمع، ويعمل على تغيير مسار حياتهم (لطيفة طبال، ٢٠١٢، ص ٤٠٩ - ٤١٠).

وتعدّ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر أحد الفاعلين الرئيسيين الذين صاحبوا عملية التغير الاجتماعي، حيث اتضح دورهم في عملية التنمية الوطنية التي أثبتت بقائها عندما ضربت الأزمة المالية العالمية كافة بلدان العالم. وبالتالي فقد أصبح تمكين وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هو البديل المهم الذي يمكن أن يقلل العبء الثقيل الذي يواجهه الاقتصاد الوطني، خاصة في البلدان النامية (Amjad Ali, et.al, 2014, p.24).

ويشير مفهوم المشروعات الصغيرة، وفقاً للبنك المركزي المصري إلى المشروعات التي لا يتخطى حجم أعمالها في العام الواحد عن مليون جنية مصري، وتبعا للشركات حديثة النشأة لا ينخفض رأس مالها عن خمسين ألف جنية (جيهان عبد السلام عباس، ٢٠٢٠، ص ١٢-١٣). بينما الشركات صغيرة الحجم تتطلب أن يتخذ شخص أو شخصين جميع القرارات الإدارية الحاسمة (Gordon Hunter & Dan Kazakoff, 2014, p.19-20).

وقد أشارت الدراسات إلى أهمية هذه المشروعات بالنسبة للمرأة؛ موضحين أنه عندما تتمتع المرأة بالقدرة على الإنفاق عبر امتلاك مشروع صغير أو متناهي الصغر فإنها تتمتع بسلطة أكبر في اتخاذ القرار، وأن استثمارات الأسرة تتحول من الغذاء والنقل إلى التعليم والرعاية الطبية، وأنه في كل من المناطق الحضرية والريفية، تنفق الأسر أكثر على التعليم عندما يكون للمرأة مصدر للدخل (Nurul Asfiah, 2018, p.67).

ومن هنا يجب التأكيد على أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يسير في طريق التنمية الشاملة والمستدامة من غير مشاركة إيجابية وفاعلة للمرأة في المجتمع، فتهميش دور المرأة في العملية التنموية يؤدي في النهاية إلى حدوث تنمية مشوهة، والحديث عن تطور المجتمع لا يفصل عن النهوض بدور المرأة وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية. وبناء على ما سبق تستهدف الدراسة الحالية التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية والبيئية على توجه المرأة للمشروعات متناهي الصغر، بما يسهم في فهم توجهات المرأة وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها في المجتمع الحضري والريفي.

مشكلة البحث

أشارت عدة دراسات إلى أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة فيما يتعلق بتأثيراتها الإيجابية على المرأة، حيث أشارت دراسة (Jasika Alam Jitu, 2019) إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم قدراً كبيراً من الدعم للنساء خاصة المعوزات، كما تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها المرأة تسهم -إلى حد كبير- في دعم عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالشأن المصري أشار (Tamer Mansour & et.al, 2019) إلى أن مصر بها ٢,٥ مليون من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتمثل ٩٩٪ من إجمالي المشاريع غير الزراعية، وحوالي ٧٨٪ منها لم تحصل على أي تسهيلات بنكية، وأن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان ضعيف جداً من حيث التصدير إلى الخارج، على الرغم من الدور القوي الذي يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه في عملية تسريع التنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة، وقادرة كذلك على زيادة فرص العمل وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، وكذلك المساعدة في إعداد الكوادر الفنية.

وفي دراسة (Rym Ayadi & et.al, 2017) أشار إلى إن استمرار ارتفاع معدلات البطالة يشكل تحدياً لصانعي السياسات في تقليص دور الدولة في خلق فرص العمل، كذلك نقص الفرص الاقتصادية لسكان المنطقة من المتعلمين وجعلهم عاطلين عن العمل، لذلك أكدت الدراسة على إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أصبحت أولوية سياسية في دول شرق وجنوب البحر المتوسط التي تعاني من البطالة.

واتفقت دراسة (Hala El-Said, et.al 2014) مع ما توصلت إليه النتائج السابقة وأشارت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي

المستدام، كما تسهم في خلق فرص عمل في البلدان النامية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، كما أشارت الدراسة إلى إنه على الرغم من الإصلاحات المصرفية التي قامت بها مصر في عام ٢٠٠٤، فإن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول بسهولة أكبر إلى وسائل التمويل المناسبة والكافية تعتبر دائماً عقبة تواجه هذه المؤسسات.

ومن هنا تهتم الدراسة الحالية بتحليل بعض المتغيرات البيئية والاجتماعية وأثرها علي توجه المرأة للمشروعات متناهية الصغر وعلاقة هذه المتغيرات بهذا التوجه، وذلك من خلال الفهم الواضح لجميع هذه المتغيرات المؤثرة والأكثر ارتباطاً بتوجه المرأة نحو المشروعات متناهية الصغر، والتعرف على طبيعة مصادر التمويل التي تستعين بها المرأة لتمويل المشروع الخاص بها سواء في الريف أو الحضر.

تساؤلات البحث

في ضوء مشكلة البحث، تم وضع مجموعة من التساؤلات وهي:

١. ما المتغيرات الاجتماعية التي تساهم في دفع المرأة للمشروعات المتناهية الصغر في كل من الريف والحضر؟
٢. ما المتغيرات البيئية التي تساهم في دفع المرأة للمشروعات المتناهية الصغر في كل من الريف والحضر؟
٣. ما دور المشروعات المتناهية الصغر في تمكين المرأة في مجتمعها في كل من الريف والحضر؟
٤. ما المعوقات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر في كل من الريف والحضر؟
٥. ما دور المشروعات المتناهية الصغر في تنمية المرأة إقتصادياً؟
٦. ما تأثير المشروعات المتناهية الصغر في تنمية المرأة ذاتياً؟

٧. ما تأثير المشروعات المتناهية الصغر في تنمية المرأة اجتماعيا؟
٨. ما دور المشروعات المتناهية الصغر في تدعيم المكانة الاجتماعية للمرأة في كل من الريف والحضر؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية: حاول البحث الاستفادة من التراث النظري لجميع الأدبيات المكتوبة عن المتغيرات الاجتماعية والبيئية بصفة عامة وعن المشروعات المتناهية الصغر بصفة خاصة، وذلك بشكل يخدم موضوع البحث للتعرف على أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة في هذا المجال ولكن يلاحظ أنه لم يتطرق أحد إلى التعرف على المتغيرات الاجتماعية والبيئية التي دفعت المرأة للتوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر.

الأهمية التطبيقية: على الجانب التطبيقي حاول البحث التعرف على المتغيرات الاجتماعية والبيئية التي تدفع المرأة للتوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر وذلك في منطقة الدراسة بهدف الوصول إلى رؤية علمية يمكن أن تسهم في تشجيع المرأة في كل من الريف والحضر على القيام بالمشروعات المتناهية الصغر.

كما حاول البحث الرأهن فتح مجالات وآفاق مختلفة للعاملين في مجال البحث الإجتماعي لإلقاء الضوء على قضايا مجتمعية تؤثر على التنمية بالمجتمع المصري من خلال دعم توجه المرأة للمشروعات المتناهية الصغر بكل من الريف والحضر.

أهداف البحث

استهدف البحث الحالي التعرف على:

- المتغيرات البيئية بمجتمع الدراسة (في كل من الريف والحضر) التي تساهم في دفع المرأة للتوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر.
- المتغيرات الاجتماعية (في كل من الريف والحضر) التي تساهم في دفع المرأة للتوجه إلى المشروعات المتناهية الصغر.
- المشكلات البيئية التي تواجه المرأة في كل من الريف والحضر في مجتمع الدراسة.
- واقع المشاريع المتناهية الصغر التي تسعى المرأة لإقامتها في كل من الريف والحضر.
- المعوقات التي تواجه المرأة في مجال المشروعات المتناهية الصغر في مجتمع الدراسة.

مفاهيم البحث

تعدّ المصطلحات والمفاهيم العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي عند صياغة أي مشكلة، الأمر الذي جعل الباحثون يهتمون بتحديد المفاهيم الرئيسية التي تمكنها من أن تجعل الرؤية العلمية أكثر دقة وموضوعية في مجال البحث العلمي:

المشروعات متناهية الصغر: تشير منظمة العمل الدولية إلى إن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي تلك المشروعات التي يتفاوت عدد العاملين بها من عشرة وحتى ٢٥٠ من العمال، على ألا يزيد قيمة الأصول التي يتم استثمارها عن تسعة مليون دولار (أحمد محي خلف صقر، ٢٠١٩، ص ٢١).

تعرف المشروعات متناهية الصغر وفقاً للاتحاد الأوروبي بكونها تلك المشروعات التي يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال (حسين عبد المطلب الأسرج، ٢٠١٨)، وتقدر المبيعات

السنواتية بحوالي مائة ألف دولار ويبلغ إجمالي الأصول حوالي عشرة آلاف دولار (اعتماد
علام، ٢٠١٩، ص ١٥).

تعرف الشركات صغيرة الحجم بأنها الشركات التي يتراوح عدد موظفيها من ١٠ إلى ٩٩
موظف، وأحيانا تعتبر بعض الدول أن الشركات صغيرة الحجم هي من يتراوح عدد موظفيها
بين ١٠٠ وحتى ٤٩٩ موظف (Dianne Welsh & Mariana Dragusin, 2013, P.37).

مفهوم الحضر: تختلف مفاهيم الحضر بشكل كبير، حيث يتسم ذلك التعريف بالغموض، فيراه
البعض بكونه المناطق التي يتركز فيها عدد كبير من السكان بشكل دائم وفي مناطق صغيرة
نسبيا، وهناك مفهوم آخر للحضر، والذي يستند إلى فكرة التحول المادي للمناظر الطبيعية،
ولذلك يعني الحضر المكان الذي لا يوجد به مناظر طبيعية كثيرة، ويعني كذلك المناطق التي
تتسم بوجود درجة عالية من الخدمات فيها مثل الصرف والإنارة ووصول المركبات إليها
وغيرها من الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها (Arellano &
Roca, 2017, p5).

يقصد بمفهوم الحضر الأشخاص الذين يعيشون في أماكن يوجد لها شكل محدد من
الإدارة، حيث يوجد عدد من الدول تتخذ معيار التجمع في أماكن لها حد أدنى من السكان،
وتستخدم دول أخرى المعيارين السابقين "شكل معين من الإدارة، ومعيار السكان"، ويوجد دول
أخرى تستخدم المعيار الاقتصادي من أجل التعبير عن الحضر، ويوجد بعض الدول التي
تعتمد على معايير أكثر تعقيدا، حيث يوجد العديد من التصنيفات للحضر كما يلي:

- التصنيف وفقا لعدد من المعايير التي تشمل عدد السكان ونوع الحكومة المحلية ونسبة
السكان الذين يعملون في الزراعة.
- التصنيف وفقا لمعايير الإدارة.

- التصنيف وفقا لمعيار الحجم السكاني.
- التصنيف وفقا لاعتبارات سياسية وتاريخية وحضارية (الديب، ٢٠١٨، ص ٥٣).
- تختلف مفاهيم الحضر من دولة لأخرى، حيث لا يوجد إجماع أكاديمي حول مفهوم التحضر، فمن الصعب وجود أي قاعدة بيانات عالمية يمكن من خلالها مقارنة مفاهيم التحضر في جميع أنحاء العالم، وقد فشلت الأمم المتحدة في وضع معايير ثابتة للتحضر على المستوى الدولي، وفشلت كذلك في تنسيق الاختلافات في المعايير التي تضعها الدول لوصف التحضر، لذلك يتم الاعتماد عادة على المعايير التي تضعها الدول والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فيوجد ١١٨ دولة من أصل ٢٣١ دولة تعتمد على المعايير الإدارية من أجل التمييز بين المناطق الحضرية والريفية، وتقوم ٦٤ دولة باستخدام المعايير الإدارية باعتبارها المعيار الوحيد لتمييز المناطق الريفية عن الحضرية، وتعتمد ١٠٧ دولة على معيار حجم السكان أو الكثافة السكانية لتمييز الريف عن الحضر، وبعض الدول تعتمد على المعيار الاقتصادي من أجل تمييز المناطق الحضرية عن الريفية (Arellano & Roca, 2017,) . .(p4

ويتم تعريف الحضر باعتباره مستوطنة كبيرة ويوجد بها وظائف مركزية وإدارية معينة، وتسير الأمور فيها وفقا لأوضاع قانونية ووطنية عصرية وحديثة، وعادة ما تقل نسبة الأراضي المستغلة للزراعة عن ١٥% ، ويوجد بالحضر تطور كبير في البنية التحتية والمرافق والخدمات، وفي رومانيا تم تطبيق ١٦ معيار لتمييز البيئة الحضرية عن الريفية، ومن بين تلك المعايير حجم السكان والمرافق الحضرية مثل المؤسسات والخدمات، والسماوات البشرية، وأماكن العمل والمعيشة، والمرافق التعليمية والخدمات العامة، والمساحات الخضراء، وقيمة العقارات، ويوجد للحضر خصائص شخصية عادة ما يتصف بها الأشخاص الذين يسكنون الحضر،

حيث تسمى سمات ثقافية لقاطني الحضر، ويوجد للمباني سمات معمارية أيضا (Kovacs, 2014, p 76).

مفهوم الريف: يقصد بالريف المناطق التي يوجد بها مساحات خضراء شاسعة، والمناظر الطبيعية "الريفية" ويبعد الريف عن مركزية الدولة حيث توجد مركزية الدولة في الحضر، وتقل الإثارة في المناطق الريفية، وذلك على عكس الحضر، والذي تكثر فيها الإثارة والأضواء، حيث يتم تزويدها بالكهرباء بشكل كبير (Blanca Arellano, Josep Roca, 2017, p6-7).

ويقصد كذلك بالريف المكان الذي يبعد عن مركزية الدولة، وتكثر به الأنشطة الزراعية، حيث يزيد نسبة الأراضي المزروعة به عن ١٥% وتختلف الدول في تعريفها للريف تبعا لمعايير مختلفة (Kovacs, 2014, p 76).

المتغيرات الاجتماعية والبيئية: هي مجموعة من العوامل التي تسهم في تشكيل شخصية الفرد وهي تشمل الظروف التي تحيط بالفرد سواء كانت ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو مادية أو نفسية فيتعلم الفرد منها القيم والمبادئ والعادات والتقاليد

ويعرف التغير الاجتماعي بكونه التنمية المنظمة التي تحدث في المجتمع أو ثقافته في إطار معين، ويمكن تعريف التغير الاجتماعي بشكل أكبر على أساس عدد من الأبعاد الخاصة بالتغيير الاجتماعي كما يلي"

- بعد المكان: والذي يتمثل في مكان حدوث التغيير سواء كان (جزئي، أو متوسط، أو كلي).
- بعد الوقت: ويتمثل في الوقت الذي يحدث فيه التغيير، سواء كان ذلك الوقت قصير أو متوسط أو طويل الأمد.

- بعد السرعة: وتتمثل في السرعة التي يحدث فيها التطور من حيث كونه تغير بطيء أم تدريجي أو تصاعدي سريع أو ثوري.
- بعد الاتجاه: هو اتجاه حدوث التغيير إلى الإمام أو إلى الخلف.
- بعد محتوى التغيير: ويعبر عن نوع التغيير، هل هو اجتماعي ثقافي أم نفسي أم اجتماعي أم تنظيمي أم اقتصادي أم أنثروبولوجي.
- تأثير التغيير الاجتماعي: ويتم تحديده إذا ما كان تغير سلمي أم تغير عنيف (Servaes, 2011, p 1-2).

كذلك هي التحولات التي تطرأ على أنماط التنظيم الاجتماعي، والتي ينتج عنها تغيير في توقعات الأدوار الاجتماعية، وينتج عنها تغيرات في الأنواع الجديدة من العقوبات، ويحدث فيها تطوير للعديد من معايير الترتيب الاجتماعي داخل المجتمع، ويحدث فيها كذلك تغيير في أي جزء من التنظيم الاجتماعي أو المجتمع، وهو ما ينتج عنه تأثير على المجتمع بشكل عام، أو على أجزاء معينة من المجتمع، فمثلا في نيجيريا عمل ظهور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على حدوث تغييرات فعلية في طبيعة التفاعل الاجتماعي، ونمط التنظيم الاجتماعي، وعمل الإنترنت على حدوث تغيير في القطاع الاقتصادي مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية والتجارية الإلكترونية، وقد أثر ذلك على التعليم الإلكتروني، لذلك يعرف التغيير الاجتماعي بكونه التغيير الكبير الذي يحدث في الهياكل الاجتماعي، بما ينتج عنه حدوث تغييرات في السلوك والقيم والرموز الثقافية والمنتجات، ومن الصعب أن يتم فصل التغييرات الاجتماعية عن التغييرات الثقافية، حيث يرتبط الاثنان عادة ببعضهما البعض، حيث ينتج عن التغيير الاجتماعي تغيير ثقافي والعكس صحيح (Theophilus C Akujobi, 2017, p492- 495).

الدراسات السابقة

بعد مراجعة التراث العلمي في مجال الدراسة الحالية تم تقسم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، وذلك كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (مها ابراهيم محمد على، ٢٠١٧)، عن: "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة".

حاولت الدراسة التعرف على مقدار المعاناة التي تعيشها المرأة المعيلة والتي تتعلق بوجود تدني واضح في مكانتها الاجتماعية سواء في الأسرة أو المجتمع المحلي، بحيث استهدفت الدراسة التعرف على الإجراءات الاقتصادية التي يتم تقديمها للمرأة المعيلة ببعض قري ريف محافظة أسيوط، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة وتحد من تمكينها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ببعض قري ريف محافظة أسيوط، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ٢٥٠ مبحوثة من إجمالي السيدات المعيلات والحاصلات على قروض من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ووزارة التضامن الاجتماعي، وذلك عبر أسلوب المقابلة الشخصية. وتتلخص أهم نتائج الدراسة في كون أكثر المشروعات تواجداً بين المبحوثات تربية الطيور المنزلية وذلك لحوالي ثلث المبحوثات ويليها تربية الماشية وبيع منتجاتها وذلك لملائمة هذه المشروعات وطبيعة المرأة الريفية وتواجدها الدائم بالمنزل، وكذلك سهولة تسويق منتجاتها. كذلك نجد أن ٣٨% من المبحوثات المتعثرات في سداد قيمة القرض يرجعن أسباب التعثر إلى ارتفاع الخامات اللازمة للمشروع مما أعجزها عن السداد، ٢٨% أقررن بأن انخفاض أرباح المشروع سبب التعثر.

٢. دراسة (نارمين إبراهيم العزلي) بعنوان: دراسة الأثر الإقتصادي للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية (٢٠١٨)

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة حيث تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً وحيوياً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر وبالتالي الإقتصاد القومي حيث توفر ملايين من فرص العمل للشباب.

وتستهدف الدراسة الحالية إلى قياس الأثر الإقتصادي للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية من حيث مدي زيادة دخل الأسرة وتم إختيار عينة الدراسة حيث تم إختيار عينة من ثلاث مشروعات من محافظة الجيزة هي مشروع تربية الأسماك مشروع تربية النحل وأخذت هذه المحافظة لأنها تضم العديد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وقد أختيرت عينة قوامها ٣٢ مفردة من مشروع تربية النحل. وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتقييم المشروعات مثل استخدام دوال الإنتاج وتقدير العائد والتكاليف وبالتالي تقدير ربحية هذه المشروعات.

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج من أهمها: أشارت نتائج مشروع تربية النحل إلي أنه يمكن تحقيق الجدوى الإقتصادية من الإنتاج بإقامة منحل مكون من ١٠٠ خلية وقدرت جملة تكاليف المنحل المكون من ١٠٠ خلية نحو ١٩٣٢ في حين أن جملة إيراداتها ١٩,٤٤٨ جنيهاً.

٣. دراسة (فادي سعود سماوي)، بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية: حالة دراسية محافظة البلقاء (٢٠٢٠).

استهدفت الدراسة الكشف عن دور المشروعات الصغيرة في تطوير المرأة بالأردن، كذلك الكشف عن الدور الذي تؤديه المرأة في مؤسسات تمويل المشاريع في تطوير المرأة في الأردن. واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج التحليلي الوصفي، كما اعتمدت على قياس دور

المشروعات الصغيرة في تطوير المرأة، وذلك من خلال ٤٢ فقرة تم توزيعها على أربعة عناصر هي العناصر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، كما، وتألفت عينة الدراسة من ٧٢٤ امرأة تم اختيارهن بالطريقة العمدية المتيسرة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى إن المشاريع الصغيرة ساهمت في تنمية القطاع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي في محافظة البلقاء وذلك بشكل متوسط، في حين أشارت النتائج إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تطوير المرأة الأردنية، وذلك بشكل متوسط كما أكدت الدراسة على وجود فروق في الدور الذي تقوم به المرأة في المشاريع الصغيرة في تطوير القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية للمرأة الأردنية، وذلك بشكل متوسط، كما أكدت الدراسة وجود فروق في الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تطوير المرأة الأردنية ترجع لمتغير المستوى التعليمي، وذلك لصالح المرأة من حملة شهادة الدراسات العليا، وفروق أخرى لصالح النساء الأكثر من أربعين عام، وفروق أخرى ترجع للحالة الاجتماعية لصالح الأرامل من النساء، وفروق أخرى ترجع لمتغير الدخل المادي في الشهر، وذلك لصالح المرأة التي يقل دخلها عن ٣٠٠ دينار.

٤. دراسة (محمد شحاته واصل) بعنوان: معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة طبرق (٢٠٢٠).

استهدفت الدراسة الكشف عن أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمع في ليبيا. وتعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، واستندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي، واستندت كذلك على أداة الاستبيان من أجل جمع بيانات الدراسة، وتم التطبيق على عينة قسدية من ملاك المشروعات الصغيرة في مدينة طبرق.

وخلصت الدراسة إلى إن من أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة تتمثل في المعوقات التسويقية، وكذلك المعوقات التمويلية، والمعوقات الإدارية، بالإضافة إلى المعوقات الفنية.

٥. دراسة (زينهم حسن حسب النبي)، بعنوان: التماس الشباب المصري للمعلومات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى قلق المستقبل لديهم (٢٠٢١).

استهدفت الدراسة كشف الرابط بين تعرف الشباب المصري على المعلومات المتصلة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة على شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة القلق عندهم، واعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح، كما استندت إلى عينة تتمثل في ٣٦٥ من الإناث والذكور، كما اعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبيان ومقياس قلق المستقبل. وخلصت الدراسة إلى كون الشباب المصري يعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التعرف على معلومات عن المشروعات الصغيرة، وذلك بالنسبة لحوالي ٨٩% من عينة الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإنترنت يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات عن المشروعات المتوسطة والصغيرة وذلك بنسبة حوالي ٢٢%، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط مستوى قلق الشباب نحو المستقبل كان فوق المتوسط، وذلك بنسبة حوالي ٦٧%.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١) دراسة (Hala El-Said, et.al) بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: حقائق جديدة من مجموعة بيانات جديدة (2014)

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على مشهد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، والتعرف على المزيد من الحقائق عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل البيانات الجديدة المتوفرة.

واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لمشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وذلك بالاعتماد على التعداد الشامل.

وأظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل في البلدان النامية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، كما أشارت الدراسة إلى إنه على الرغم من الإصلاحات المصرفية التي قامت بها مصر في عام ٢٠٠٤، فإن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول بسهولة أكبر إلى وسائل التمويل المناسبة والكافية تعتبر دائماً عقبة رئيسية تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأشارت الدراسة أن مصر قامت بإطلاق مبادرة كجزء لا يتجزأ من المرحلة الثانية للقطاع المصرفي برنامج الإصلاح (٢٠٠٨-٢٠١١) وذلك في ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك من أجل أن تكون قادرة على تمديد الخدمات المالية المقدمة لهذه الشريحة وتزيد من فوائد الإصلاح المصرفي للبنك المركزي. ويظهر التعداد أن هناك تركيزاً عالياً للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستويات مختلفة.

أولاً التوزيع الجغرافي: يؤثر التوزيع الجغرافي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع تأثيره بشكل كبير إلى إن نصفها تقريباً يتركز في ثلاث محافظات بالشرقية، القاهرة والغربية. **ثانياً:** تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في نشاطين اقتصاديين، وهما التصنيع والتجارة.

ثالثاً: يقوم عدد قليل جداً من الشركات بالتصدير، ويبدو أن الخدمات المالية غير مستغلة بشكل كاف من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تتجاوز نسبة من يتعاملون مع البنوك ويستفيدون من تحسين الوصول إلى التمويل ٥٠ في المائة.

٢) دراسة (Rym Ayadi & et.al.) بعنوان: الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في كلا من مصر والأردن والمغرب وتونس (2017)

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث استهدفت الدراسة الحالية التركيز على عدد من الدول مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، وذلك فيما يتصل بتمية تلك الدول لقطاعاتها الخاصة مع التركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، كذلك التعرف على التحديات التي تواجه على المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في تلك الدول.

وخلصت الدراسة الحالية إلى إن استمرار ارتفاع معدلات البطالة يشكل تحديا لصانعي السياسات في تقليص دور الدولة في خلق فرص العمل، كذلك نقص الفرص الاقتصادية لسكان المنطقة من المتعلمين وجعلهم عاطلين عن العمل، لذلك أكدت الدراسة الحالية إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أصبحت أولوية سياسية في دول شرق وجنوب البحر المتوسط التي تعاني من البطالة، في البلدان الأربعة قيد الدراسة في هذه الدراسة، كانت الشركات متناهية الصغر ذات نمو المحدود، حيث تمثل الشركات التي لديها أقل من أربعة أو عشرة موظفين

حوالي ٩١٪ من جميع الشركات في مصر، ٨٩٪ في الأردن، ٩٨٪ في تونس ونسبة مماثلة في المغرب، وأكدت الدراسة أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة تعتمد وفي بعض الحالات على الواردات لكنها لا تساهم كثيرًا في الصادرات، فنسبة ٩٥٪ من الشركات الصغيرة و ٨٢٪ من الشركات المتوسطة ليس لديها أي نشاط تصديري في مصر، بينما تعتمد حوالي ٤٦٪ من الشركات الصغيرة و ٥٤٪ من الشركات المتوسطة على مدخلات من أصل أجنبي.

٣) دراسة (Jasika Alam Jitu) بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة والشركات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٩)

استهدفت الدراسة الحالية تقييم فعالية الشركات الصغيرة والمتوسطة على حياة النساء المعوزات في بنغلاديش، كذلك تقييم إمكانية الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين حياة النساء المعوزات في بنغلاديش.

وخلصت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج ومن بينها أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم قدرا كبيرا من الدعم الذي تحتاجه النساء المعوزات، وذلك من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها المرأة إلى حد كبير على عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية المرتبطة بها، كما أكدت نتائج الدراسة على إن عدم المساواة الموجودة في بنغلاديش واحدة من أهم القضايا من حيث التأثير على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي على الاقتصاد وتمكين المرأة المعوزة، وذلك لأنه في المناطق الريفية يمتلك الرجل معظم السلطة، كما أن هيمنة الذكور في المجتمع تثبط مكانة المرأة في بيئات الأعمال وتعيق وضع المرأة، كما أكدت نتائج الدراسة أن عنصر توافر موارد الرزق إلى جانب دعم الأسري كانا لهما دور مهم في تمكين المرأة اقتصاديا، كما أكدت الدراسة أهمية تمكين في اقتصاد الدولة، خاصة في دولة مثل بنغلاديش والتي تمثل فيها النساء ٥٠% من مجموع سكانها، كما أشارت الدراسة إلى إنه في حال ضم النساء الريفيات للأعمال التجارية ستكون بنغلاديش منتعشة اقتصاديا بشكل أكبر.

٤) دراسة (G. I. Mansour & et.a) بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والتنمية، حالة مصر (2019).

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والتنمية في دولة مصر، كذلك التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات في جمهورية مصر العربية.

وأظهرت النتائج أن مصر بها ٢,٥ مليون من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتمثل ٩٩٪ من إجمالي المشاريع غير الزراعية، وحوالي ٧٨٪ منها من المشاريع التي لم تحصل على أي تسهيلات بنكية، كما أكدت نتائج الدراسة على إن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان ضعيف جدا من حيث التصدير إلى الخارج، وأشارت الدراسة أنه يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في عملية تسريع التنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة، وقادرة كذلك على زيادة فرص العمل وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، وكذلك المساعدة في اعداد الكوادر الفنية. كما أنها تعمل على تنمية الصادرات، وزيادة العملات الأجنبية، وبالتالي تحسين ميزان مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في إنشاء قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد القومي، كما أشارت نتائج الدراسة الحالية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تواجه العديد من المشاكل التي تحد من القدرة على تطويرها، مثل صعوبة الحصول على التمويل والضمانات والعديد من الصعوبات الأخرى المتعلقة ببيئة الأعمال غير الملائمة والقوانين، بالإضافة إلى اللوائح وضعف البنية التحتية والمصرفية.

الإطار النظري البحثي

النظريات المفسرة التي دفعت المرأة للتوجه للمشروعات المتناهية الصغر:

إن الباحث في أي علم من العلوم لا غني له عن نظرية توجهه في جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التي يريد دراستها وفي اختياره للفروض التي يريد أن يختبر صدقها وفي اختياره للمنهج والأدوات التي سوف يستخدمها في دراسته، فبدون النظرية يتخبط الباحث في جمع معلوماته بحيث تأتي غير مترابطة ثم يعجز في النهاية عن أضفاء معنى عليها.

ونجد أن النظرية بشكل عام تتعلق بتأويل كل ما نستطيع كشفه والاتفاق عليه من الوقائع، لذلك فنحن بحاجة أن ندخل في حسابنا العلاقة بين ما تخبرنا عنه النظرية وبين الحدث الذي نحاول فهمه، وهذا يكشف عن جانب هام في النظرية وهو درجة مرونتها، لذلك يجب أن نتذكر دائماً أننا نعيش في عالم لا يعطينا إجابات قطعية ونهائية ومثلما يتغير العالم من حولنا كذلك تتغير النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم والنظرية المناسبة هي التي تستطيع أن تحدد بصورة تفصيلية أكبر العمليات الفاعلة والمواقف التي تعمل فيها تلك الآليات السببية حيث أن قدرة النظرية على تحديد العمليات السببية وإضفاء أهمية علي سبب دون آخر هي التي تجعل تلك النظرية تكتسب فاعليتها التفسيرية وتعطيها ما تتصف به من تناسق.

النظرية النسوية: تعود البدايات الأولى لنظرية النسوية إلى القرن التاسع عشر، وذلك على

وجه التحديد مع بداية وعي المرأة بذاتها، وسعيها لإزاحة الظلم الذي يقع عليها، خلال الزمن الذي بدأت فيه الأصوات تنادي بالحرية والمساواة، وإلغاء مختلف أنماط التمييز، غير إن التغيير الحقيقي لم يبدأ إلا في نهاية القرن العشرين، عندما بدأت الحركات النسوية بالسير وفقاً لمنهج وأفكار واضحة، والتي تعمل في الأساس على تصحيح وضع النساء الذي كان يتسم بالتدني، والعمل على مواجهة السيطرة الذكورية. وكان ظهور هذه النظرية يعد نتيجة حتمية لوجود عدد من الممارسات التي رسختها القوى والأطراف السياسية والدينية والمواطنة، حيث

واجهت المرأة كم هائل من الضغوطات التي جعلتها بعيدة لفترة من الزمان (عثمان واصل، ٢٠١١، ص ٣٩-٤٠).

ويقوم تعريف النسوية على الاعتقاد بأن المرأة لا تعمل على قدم المساواة إلا لوكنها امرأة في المجتمع الذي ينظم شئونه ويحدد أولوياته واهتماماته، وذلك طبقاً لرؤية الرجل وخبراته ومصالحه، ففي ظل النموذج الأبوي تصبح المرأة بمثابة كل ما لا يرضى به الفرد لنفسه، فالرجال يمتازون بالقوة والمرأة تمتاز بالضعف، كذلك يرون أن الرجل يتصف بالعقلانية، فيما تمتاز المرأة بالعاطفية، كذلك يتسم المرأة بالسلبية، فيما يتسم الرجل بالإيجابية، وهذه الصفات تتكر على المرأة جق الانخراط في ميادين الحياة العامة إلى جوار الرجل (مؤمنة شلبي محمود، ٢٠١٧، ص ٣٥١).

وقد ظهر مفهوم النسوية في الأساس على يد الفرنسية "هوبرتين أوكلير" وذلك عام ١٩٨٨م، وقد دار حوله الكثير من الجدي من مختلف الأنواع الفكرية، ومن هنا نجد نه واحد من المفاهيم التي اختلفت حولها آراء الباحثين (عثمان واصل، ٢٠١١، ص ٤٤).

والنسوية تعبر كذلك عن مفهوم يحاول أن يشرح ويحلل ظروف النساء، فهي الطريقة التي يمكن من خلالها ان ترى النساء العالم وتعمل على توفير أساساً لفهم كل مجال من مجالات الحياة الخاصة بالنساء، وهي كذلك تعبر عن الطريقة التي يمكن من خلالها فهم ما يحدث حولنا أو داخلنا. وتقتصر هذه النظرية استراتيجيات تعمل على تحسين ظروف النساء خاصة التي تتعلق بالعمل. حيث أولت النظرية اهتماماً كبيراً إلى فكرة تبعية الرجل للمرأة وهيمنتها عليها، حيث عملت على تفسير ذلك الأمر في ضوء النظرة الغير متماثلة للجنسين والتي تنظر إلى النساء على إنهن أقل قيمة من الرجال، وان الرجل أكثر قيمة وقدرة على الإنتاج من النساء. وبالتالي رأت النظرية إنه من الهام ان تتم دراسة أنظمة الهيمنة الموجودة

بالمجتمع سواء التي تقوم على هيمنة الجنس او العرق او العمر أو القومية وغيرها من الأمور (كولمار وبارتكوفيسكي، ٢٠١٠، ص ١١-١٢).

تسعى النظرية النسوية في الأساس إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية الذي تعاني منه المرأة، وفقاً للانتقادات التي تواجهها المرأة خاصة الذي يقوم على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، حيث ترى تلك النظرية أن الاختلافات فيما بين الرجل والمرأة ليست كبيرة بما يستدعي تأسيس اختلافات في الحقوق بينهما، وقد تم تكريس أنماط من التفاوت الذي يضر بحق المرأة إذا ما قارنا ما تحصل عليه بما يحصل عليه الرجال في المجتمع. وتقوم هذه النظرية على القضاء على الاختلافات القائمة على الجنس بين الرجل والمرأة مؤكدة أن الترويج للاختلافات هو ما يُنتج عنه نوع من التفاوتات الاجتماعية فيما بينهما ويساعد في القبول المجتمعي لها. فهذه النظرية ترفض اعتماد الفروق بين الجنسين وتدعو للتخلص من كافة أنماط التمييز الاجتماعي وبشكل خاص في مجالي التعليم والعمل (صالح سليمان عبد العظيم، ٢٠١٤، ص ٦٤١).

ويمكن القول إن النسوية حظيت بتأييد كبير في شتى أنحاء العالم سعت لاستعادة حقوق المرأة وتحقيق مطالبها وتحليل أوضاعها في سياقات اجتماعية مختلفة، فالنسوية جمعت في الأساس بين البعدين النظري والتطبيقي خاصة وأنها نتجت عن الحركات النسائية في البداية ثم نمت إلى أن باتت قادرة على الظهور كنظرية مستقلة (مؤمنة شلبي محمود، ٢٠١٧، ص ٣٥٢).

وقد أشار البعض إلى أن نظرية النسوية قد نجحت في القضاء على العديد من العقبات التي كانت تقف في وجه النساء خاصة ما يتعلق بالدخول لمجالات العمل التي كانت فيما مضى حكراً على الرجال، كذلك ساعدت النظرية في تحقيق المساواة في الأجور فيما بين الجنسين، حيث ركزت على الفروق الواقعية التي تواجه المرأة بشكل خاص في مسألة العمل

والمساواة في الأجر؛ حيث رأت النظرية إنه من غير المعقول أن يتم تبرير الفروق بين الرجل وفقاً للنوع أو التصورات السلبية التي تعمل على تكريس الفروق التي ترتبط بالالتحاق بسوق العمل وما يرتبط بذلك من تفاوتات في الدخل من ناحية، والحصول على مناصب أعلى من ناحية أخرى. خاصة وأنه يمكن القول إن النظرية النسوية في صورتها الليبرالية لم تتفصل عن حركة المجتمع المدني بالولايات المتحدة والتي انطلقت مع ستينيات القرن الماضي وارتكزت بدرجة كبيرة على رفض التمييز العنصري سواء ضد المرأة أو ضد السود ضد السود. كذلك عملت النظرية على القضاء على ما عرف بالسقف الزجاجي الذي يمنع المرأة من الترقى والحصول على مناصب أعلى في مؤسسات العمل التي تلتحق بها (صالح سليمان عبد العظيم، ٢٠١٤، ص ٦٤١).

وما يجب التأكيد عليه في ضوء النظرية النسوية هو أنها لا تعمل على تمكين المرأة على حساب الرجل بل هي تعمل في الأساس على خلق نوع من التوازن الفعال بين الرجل والمرأة في المجتمع، وكسر فكرة الانفصال بين الذات والآخر الأمر الذي يترتب عنه في النهاية إيجاد نوات مختلفة متفاعلة تعمل على توليد معاني ومفاهيم جديدة (عثمان واصل، ٢٠١١، ص ٤٣).

ونظراً لأننا نقوم هنا بتناول المتغيرات الاجتماعية والبيئية التي دفعت المرأة للتوجه نحو المشروعات المتناهية الصغر فكان لزاماً علينا الاستعانة بالنظرية النسوية التي تتناول تطور دور المرأة بالمجتمعات وكذلك تتناول التمييز التي تعرضت إليه المرأة إلي أن وصلت لما وصلت إليه الآن في مجتمعنا من استقلال مادي ومعنوي ساهم بطريقة أو بأخرى بتكوين دافع قوي في إقامة مشروع متناهي الصغر يؤمن لها وضعها المادي والاجتماعي.

حيث تهتم دراستنا الحالية بدراسة المتغيرات الاجتماعية والبيئية التي دفعت المرأة للتوجه للمشروعات المتناهية الصغر بكل من الريف والحضر، ومن هذا المنطلق، رأينا ضرورة

الاستفادة من النظرية النسوية لكونها تقدم تفسيراً لدور المرأة بالمجتمع محل الدراسة وكذلك التعرف على نظرة الإتجاه النسوي إلى المرأة وموقعها ومركزها الذي يجب أن تكون عليه في أي مجتمع من المجتمعات.

النظرية البنائية الوظيفية: برز الإتجاه الوظيفي في تحليل الظواهر الاجتماعية لدى علماء الاجتماع، وبرز بشكل واضح في مؤلفات توماس ودوركايم وكولي وباريتو في الربع الأول من القرن الماضي، وتستند الوظيفية على الوظيفة التي تتبعها الوحدات في المجتمع، وتعمل على إبراز وفهم الدور، وتمثل النظرية الوظيفية محاولة من أجل تفسير السلوكيات الاجتماعية، وذلك من خلال الرجوع إلى تأثيرات النتائج التي يقوم بذلك السلوك بتحقيقها، حيث يقول باريتو أن المجتمع يعبر عن نسق متوازن يقوم بتحقيق شرط تتعاون فيه المعايير والأفكار الثقافية التي يقوم المجتمع برسمها لأفراده، ووفقاً لنظرية البنائية الوظيفية فإن المجتمع يكون عبارة عن أنساق تشكل أنساق فرعية مثل الأسرة، وتؤكد النظرية على تحقيق التوازنات في المجتمع من أجل وجود معايير ثقافية مشتركة (لؤلؤة بريكان البريكان، ٢٠١٧، ص ٣٤٦-٣٤٧).

يعدّ أول من استعمل كلمة (الوظيفة) الفيلسوف ليبنتز، حيث استخدمت في الرياضيات لبيان العلاقة بين متغيرين. ولكن اختلفت الآراء حول البدايات الأولى للنظرية، حيث أشار البعض إلى أن وليم روبنسون يعدّ أول من أسس للاتجاه البنائي الوظيفي (عبد المحسن الصاعدي، ٢٠١١، ص ٣٩٣). فيما أشار البعض إلى أن الفضل في تبلور الإتجاه البنائي الوظيفي يعود إلى الدراسات الأنثروبولوجية والتي تأسست على أفكار برونسلو مالبينوفسكي وراي كليف براون، واللذان يدينان باتجاهاتهما النظرية بأفكار عالم الاجتماع إميل دوركايم والذي ركز اهتمامه على الطريقة التي تعمل بها المجتمعات الإنسانية ووظائف نظمها الاجتماعية، وليس بناء على تطور المجتمعات والسمات العامة لتقافتها (طاهر الزبياري، ٢٠١٦، ص ٩٥).

بينما يرى آخرون أن الأصول النظرية لهذا المنظور تمتد إلى النموذج العلمي والوضعي، في كتابات إميل دور كايم، وماكس فيبر وتالكوت بارسونز وميرتون، وترى تلك النظرية: أن الظاهرة الاجتماعية تنشأ نتيجة للتفاعل داخل الأبنية الاجتماعية، كما تنظر للتنظيم على أنه رمز للتفاعل الاجتماعي أو نتاج للتبادل الاجتماعي. ويؤكد الاتجاه الوظيفي في دراسة وتفسير الظواهر الاجتماعية أن لكل ظاهرة وظيفة تؤديها في المجتمع، وأن لكل مؤسسة اجتماعية وظيفة، وكذلك الافراد، وعندما يتبنى الفرد اتجاهاً معيناً أو يسلك سلوكاً ما، فإن ذلك يحدث في ضوء ما يؤديه هذا الاتجاه أو السلوك من وظيفة للفرد (شدون شيبه، ٢٠١٦، ص ٦٢). في حين أشار بياجيه إلى أن المعارف عبارة عن أبنية عقلية منظمة داخلياً، والتي تمثل قواعد للتعامل مع المعلومات والأحداث، ويتم عن طريقها تنظيم الأحداث بصورة إيجابية، لكي يتحقق النمو المعرفي بالاعتماد على الخبرة (عادل محمد، ١٩٩١: ٤٦). كما يرى أن الذكاء هو الأفعال التي تبرهن على قدرتنا على التكيف في المواقف الجديدة؛ حيث ينبثق فهمنا للمواقف من بنياتنا العقلية، التي تستوعب وتحوّل المعلومات الحسية، وبالتالي فإن تفاعلنا مع البيئة يكون محدد مسبقاً بمستوى بنياتنا العقلية (ناصر العويشق، ٢٠٠٢، ص ٥).

ويمكن تناول النظرية الوظيفية وعلاقتها بالمشروعات المتناهية الصغر من خلال تأثير المشروعات المتناهية الصغر بظاهرة الترتيب الطبقي داخل المجتمع. حيث تستند هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الترتيب الطبقي على أسس التصور بأن الجماعات تنظم حول بعض المراكز التي تحقق الإحتياجات الجوهرية التي يتطلبها الكيان الاجتماعي المنظم. ونظراً لتفاوت قيمة هذه المراكز داخل المجتمع يتكون نظام من التسلسل تنتظم فيه هذه المراكز بصورة تدرجية متسلسلة تبعاً لأهميتها وقيمتها.

ولذلك يوجد داخل المجتمع سلسلة أو ترسيب اجتماعي واسع يقوم على أساس القيم والحاجات التي يتوقف عليها بقاء المجتمع ذاته.

الوظيفية وتوجه المرأة للمشروعات المتناهية الصغر في كل من الريف والحضر:
هذا باختصار مفهوم النظرية الوظيفية البنائية وقد تم اختيار هذه النظرية لتوجيه البحث لأنها أولاً نظرية إجتماعية بحتة ودراسة المتغيرات الإجتماعية والبيئية التي دفعت المرأة للتوجه للمشروعات المتناهية الصغر يعتبر موضوع إجتماعي بحت وثانياً لتركيزها على النسق والنظام والوظيفة التي هي عناصر أساسية في دراسة هذا الموضوع.
من هنا تفسر النظرية "البنائية الوظيفية" التغير الإجتماعي بتغير جزئي يطرأ على أحد الوحدات او العناصر التركيبية وهذا التغير سرعان ما يؤثر في بقية الأجزاء إذ يغيرها من طور إلى طور آخر.

ومن هنا يمكن تفسير عمل المرأة وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية أن المرأة في مجتمعنا المصري يدفعها إلى التوجه للمشروعات المتناهية الصغر مجموعة من المتغيرات الإجتماعية والبيئية سواء بالريف أو الحضر فهي جزء من بناء إجتماعي كامل، ولها أدوار متوقعة ومكتسبة بحكم وضعها كأثني (أم ، أخت ، زوجة ، أبنة... إلخ) ويجب أن تؤدي هذه الأدوار دون تضارب أو صراع .

وانطلاقاً من مبدأ التساند والترابط الوظيفي بين الظواهر، فإن عمل المرأة في مجال المشروعات المتناهية الصغر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الإجتماعية والبيئية والتي سنقوم بدراستها في هذه الرسالة.

ويمكن دراسة الدوافع الأساسية لعمل المرأة بالمشروعات المتناهية الصغر الي دوافع بنيوية ووظيفية داخلية وخارجية، داخلية من حيث الأوضاع التي تمر بها المرأة في مجتمعها الصغير كالأسرة وكذلك من خلال توزيع الأنشطة والوظائف في مجتمعها سواء كان بالريف أو الحضر وخارجياً من خلال توزيع الأنشطة والوظائف ودور المرأة بالمجتمع ككل وذلك باعتبارها أحد الركائز الهامة في بناء المجتمع.

ونلاحظ أن ظاهرة نزول المرأة الي سوق العمل وإقبالها علي المشروعات المتناهية الصغر سواء في الريف أو الحضر من المواضيع الأساسية في العلاقات الإقتصادية سواء في المجتمعات الحضرية أو في المجتمعات الريفية.

نظرية الدور الاجتماعي:

اعتبر المفكرون السياسيون مثل جوزيف مورينو وجورج ميد نظرية الدور الاجتماعي أنها ترتبط بالطابع الوظيفي والسلوكي الذي يقوم به الأفراد بغرض حل مشاكلها، ومن ثم فقد أشاروا في العديد من مقارباتهم، تشكيل الدور باعتباره جملة من السلوكيات والمواقف السياسية التي تتبناها النخب السياسية، وكننتيجة لاستخدام نظرية الدور، فقد بات بالإمكان توقع أدوار الأفراد وحتى الدول، وذلك استناداً على تحليل البيانات والمعطيات حول المحددات التي تصبح متوفرة لديها، والتي تُدعى مصادر الدور، وهذا يقود إلى توصيف الدور وتحديده. (بشير النجاب، ٢٠١٧)

ويتم تفسير الدور باعتباره وظيفة أو موقع أو عمل يقوم به بعض أفراد المجتمع، ويفرص أنماط سلوكية متعددة، ويتم تحديده باعتباره مجموعة الالتزامات والواجبات التي يتوقع أن يقوم به الفرد، في مقابل الواجبات والحقوق والمزايا التي يجب أن يتمتع بها الفرد، نتيجة شغلها لذلك الدور بحكم موقع الفرد، ويؤدي الفرد في حياته الاجتماعية أدواراً يتوقعها منه المجتمع نظراً لكونه يشغل مواقع محددة، وتختلف أدوار الأفراد وتتنوع بتنوع تلك المواقع، ويُلاحظ أن التفاعل بين تلك الأدوار يكون ما يطلق عليه البناء الاجتماعي، والذي يمثل مجموعة أنظمة اجتماعية تتفاعل وتتداخل في تحديد وتشكيل أنماط السلوك، وتعمل على تنظيم الحاجات الإنسانية وفقاً للقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، وتتصل تلك الأنظمة فيما بينها بشكل وثيق بالحاجات الإنسانية وفقاً للقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، وتتصل تلك الأنظمة فيما بينها بشكل وثيق وظيفياً، بهدف تكامل البناء الاجتماعي والعمل على استمراره، ومن ثم فإن هناك

معطيات اجتماعية للدور، تتمثل في البناء الاجتماعي من الوحدات التي تشكل المواقع الاجتماعية من نسيج متداخل، وهم الأشخاص الذين يمثلون أعضاء المجتمع، ومعطيات أنثروبولوجية للدور، والتي تتضمن الواجبات والحدود المقترنة بكل موقع على حدة، والتي تعتبر دالة على ثقافة بعينها، ومعطيات نفسية تدل على شخصية القائم بالدور ومحصلته لمفهوم نفسه. (مشنان فوزي، ٢٠١٨)

وقد بدأت نظرية الدور تؤثر في الوقت الراهن على ممارسة خدمة الفرد، كما أخذت العديد من المؤسسات الاجتماعية في استخدام تلك النظرية، الأمر الذي يعزي إلى قوتها، حيث أنها تتصف بالثراء في مكوناتها النظرية ومفاهيمها، وقدرتها على تقديم طريقة مناسبة لتحليل ودراية السلوك الاجتماعي في صورة السوية، وذلك من حيث:

- المراكز الاجتماعية والأدوار وتنظيماتها وخصائصها.
- التوافق الاجتماعي والعمليات الخاص به.
- التنشئة الاجتماعية والمشاكل الخاص بها.
- تقسيم العمل والتخصص.
- الاعتماد المتبادل بين الأفراد. (عبد الله الحجاجي، ٢٠١٣)

وهي غالبا ما ترتبط الأدوار بمجموعة من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة، وفي الغالب يكون الافراد على وعي بالأدوار التي يقوموا بها ومدركين تماما لها.

١. تستمر الادوار لكن بشكل جزئي بسبب ما ترتب عليها من نتائج، وبسبب تواجدها داخل نظم اجتماعي اوسع.

٢. يجب أن يتأهل الافراد ويتعلموا حول الادوار التي يعهد إليهم بها وتكون منوطة بهم.

(سمر ناصر عبد الوهاب، ٢٠١٨، ص ٤٣ و ٤٤)

نظرية الدور الاجتماعي وتوجه المرأة للمشروعات المتناهية الصغر في كل من الريف والحضر:

إن من أهم مظاهر التغير في البنية الاجتماعية الذي طال المجتمعات العربية حديثاً هو المشاركة المتنامية للمرأة في ميادين العمل، حيث أصبحت المرأة في العالم عامة تتواجد في معظم القطاعات إلا أن خروج المرأة إلى العمل تمخض عنه آثار عديدة منها ما هو إيجابي كالمساهمة في تنمية المجتمع وإحساسها بقيمة انجازاتها وعطائها، وكذا دعمها المادي لزوجها وأسرته ومنها ما هو سلبي حيث ترك العمل آثاره على المرأة العاملة والذي يتجلى بشكل بارز في تعدد أدوارها كأم وكزوجة وكربة بيت أضيف لها خارج البيت دوراً جديداً لتصبح عاملة أو موظفة تحت شروط زمنية ومكانية محددة وملزمة بمجموعة من الواجبات والأعباء مهنية، أدى ذلك إلى شعورها بزيادة أدوارها وأعبائها و تعرضها إلى ما يسمى بصراع الأدوار مما سبب لها بعض الصعوبات النفسية والاجتماعية والمهنية والدراسة الحالية تبحث المتغيرات الاجتماعية والبيئية التي دفعت المرأة الي التوجه الي المشروعات المتناهية الصغر حيث تختلف هذه الأدوار وفقاً لهذه الجماعات لأنها تستمد أهميتها ومصادرها وتحدد من خلال هذه الأنظمة وألا نساق المتمثلة في القيم والمعايير والديانة السائدة في المجتمع كما تتأثر بالبيئة التي تميز وتكيف أسلوب حياة هذه الجماعة وبالتالي تحدد سلوك الأفراد واكتسابهم وتعليمهم لأدوارهم ونشاطاتهم وممارستهم اليومية وفقاً لاحتياجاتهم البيولوجية والنفسية والعائلية والاجتماعية .

إجراءات البحث

منهج البحث: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تم التركيز عليه بشكل ملحوظ في القرن العشرين، حيث ارتبط ذلك الأسلوب منذ بدايته بدراسة المشكلات التي تتعلق بالمجالات الإنسانية كالبحوث السلوكية، وذلك لعدم قدرة الباحث على إجراء

تجارب في تلك الموضوعات. (غازي عناية، ٢٠١٤، ص ٥٤) وهو من الأساليب الشائعة بين الباحثين، حيث يهدف لتوضيح الوضع الحالي لظاهرة ووصفها بدقة (فهد سيف الدين سعاتي، ٢٠١٤، ص ٩٣).

ومن هنا يعدّ هذا المنهج هو الأنسب لموضوع الدراسة الحالي، وذلك من أجل وصف وتحليل المتغيرات الاجتماعية والبيئية على توجه المرأة للمشروعات متناهية الصغر، بما يسهم في فهم توجهات المرأة وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها في المجتمع الحضري والريفي.

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث الحالي في محافظتي القاهرة، وسوهاج، بينما تكونت العينة من (٢٠) مفردة من السيدات ممن يمتلكن مشروعات متناهية الصغر، وموزعين بالتساوي بين محافظة القاهرة، ومحافظة سوهاج، ممثلين للريف والحضر.

أدوات جمع البيانات: بعد الاطلاع علي عدد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع و باعتبار أن تلك الدراسة تقع ضمن الدراسات الوصفية ، فإن الباحثة أعتبرت أن الأداة الملائمة لجمع بيانات الدراسة الراهنة هي دراسة الحالة والتي يستخدم فيها دليل المقابلة المتعمقة لجمع بيانات الدراسات التي يغلب عليها الطابع الكيفي .

و ضم هذا الدليل ٣ محاور كل محور يتكون من ١٠ أسئلة تحاول الباحثة من خلاله الإجابة علي كل التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عليها.

وقد أعطي الدليل للباحث والحالة معاً قدرأمن الاستفاضة في شرح وتوصيل المعلومة المطلوبة ، بما فيها من مرونة في طرح التساؤلات وكيفية التنقل من تساؤل إلي آخر بسهولة ويسر .

حدود البحث:

الحدود الزمنية: يمتد النطاق الزمني للدراسة منذ مارس ٢٠١٨ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

الحدود المكانية: محافظة سوهاج - محافظة القاهرة.

الصدق والثبات

صدق وثبات الأداة :

صدق الأداة : قامت الباحثة في إطار مراعاة صدق الأداة بعرض الاستبيان علي عدد من الأساتذة المحكمين بهدف تقييمها وتوضيح رؤيتهم في تحقيق الأداة لأهداف الدراسة وقد قرر السادة المحكمين أن العبارات الموجودة بدليل المقابلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة وأقرروا بصحتها. وتم حساب مدي اتفاق المحكمين علي عبارات الدليل وكان جميعها أكبر من ٨٦% وبهذا تم التأكد من صدق الدليل. وتم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة والمجموع الكلي وكانت كلها دالة ٠,٠١ مما يدل علي صدق الدليل، وبذلك تم التأكد من صدق الدليل .

ثبات الأداة :

اختبار الثبات: يستخدم هذ المقياس للتأكد من مدى إمكانية الاعتماد على استمارة المقابلة للحصول على بيانات تتسم بالثبات. وتم تطبيق ثبات المحتوى، وكذلك ثبات معامل ألفا كرونباخ، وفيما يلي استعراض نتائج الثبات لكل منهم:

٢.١ **ثبات المحتوى:** للتأكد من ثبات الدليل قامت الباحثة بإجراء دراسة تجريبية على عينة لها نفس خصائص العينة الأصلية بواقع ١٠% من العينة الإجمالية والتي بلغت (دليلين مقابلة)، وبعد إجابة المبحوثتان عليها، تم تعديل صياغة ثلاث أسئلة من أداة المقابلة لتسهيل فهمها. وتم التحقق من الثبات عن طريق إعادة التطبيق مرة أخرى بعد مرور فترة

زمنية بلغت خمسة عشر يوماً من اجابتيهما عليها، وتم حساب معامل الثبات والذي أظهر ثبات بلغ ٨٩,٦% بين الإجابات في المرة الأولى والإجابات في المرة الثانية والتي تدل على عدم وجود اختلافات كبيرة في إجابات المبحوثات.

٢.٢ **ثبات معامل ألفا:** اعتمدت الباحثة على معامل الثبات ألفا لكرونباخ (معامل الاعتمادية) لقياس مدى التجانس بين عبارات المقياس، وأظهرت نتائج التحليل والتي يوضحها الجدول (٢)، وكما يلي:

بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية: تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠,٧٨٥، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠,٥٠ إلى ٠,٦٠ يعد كافياً ومقبولاً، وأن معامل ألفا الذي يصل إلى ٠,٧٠ فأكثر يعد ذو مستوى ممتاز من الثقة والاعتمادية.

بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية: تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠,٧٤١، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

بالنسبة للمتغيرات البيئية: تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠,٧٤٤، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

جدول رقم (١): نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة

المقاييس	عدد العبارات	معامل ألفا
المتغيرات الاجتماعية	١٠	٠,٧٨٥
المتغيرات الاقتصادية	١١	٠,٧٤١
المتغيرات البيئية	٦	٠,٧٤٤
المتغيرات ككل	٢٧	٠,٧٥٧

المعالجة الإحصائية للبيانات: بعد الانتهاء من جمع البيانات اللازمة للدراسة، تم إدخالها

بعد ترميزها- إلى الحاسب الآلي ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف باسم SPSS اختصاراً لـ

Statistical package for social sciences (version 23) وذلك باللجوء إلى

المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

١. التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

٣. اختبار كا^٢.

نتائج البحث

أظهرت النتائج:

١- متغير العمر كان له أثر ايجابي علي توجه المرأة الي المشروعات متناهية الصغر في الريف والحضر ويتضح من الجدول ان نسبة ٥٠ % من اصحاب المشروعات تقع في المرحلة العمرية (٢٦ - ٣٦ سنة) وذلك في الريف بينما ان نسبة ٧٠ % من اصحاب المشروعات تقع في المرحلة العمرية (٢٦ - ٣٦ سنة)، وكلما زاد أو قل السن عم هذه المرحلة لم يظهر له اي تأثير علي توجه المرأة الي المشروعات. كما هو موضح في جدول رقم (٢).

جدول (٢):

الحضر				الريف							
٣٧ - أكبر		٣٦ - ٢٦		اقل من ٢٥ سنة		٣٧ - أكبر		٣٦ - ٢٦		اقل من ٢٥ سنة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
١٠ %	١	٧٠ %	٧	٢٠ %	٢	١٠ %	١	٥٠ %	٥	٤٠ %	٤

٢ - متغير مستوي التعليم كان له تأثير ايجابي علي توجه المرأة الي المشروعات متناهية الصغر في الريف والحضر ويتضح من الجدول ان نسبة ٥٠ % من اصحاب المشروعات في مرحلة التعليم المتوسط وذلك في الريف بينما ان نسبة ٨٠ % من اصحاب

المشروعات تقع في مرحلة التعليم فوق المتوسط ، فكلما زاد مستوي التعليم في الحضر زاد توجه المرأة نحو اقامة المشروعات ، كما هو موضح في جدول رقم (٣)

جدول (٣):

الحضر						الريف					
تعليم فوق المتوسط		تعليم متوسط		امي		تعليم فوق المتوسط		تعليم متوسط		امي	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
٨٠%	٨	٢٠%	٢	-	-	١٠%	١	٥٠%	٥	٤٠%	٤

٣- متغير الحالة الاجتماعية كان له تأثير متوسط على توجه المرأة الي المشروعات متناهية الصغر في الريف والحضر ويتضح من الجدول ان نسبة ٤٠ % من اصحاب المشروعات في آنسات لم يسبق لهن الزواج بينما ٥٠% متزوجات ونسبة ١٠% فقط مطلقات .بينما نلاحظ أن في القاهرة نسبة ٥٠% آنسات لم يسبق لهن الزواج، و ٢٠% متزوجات بينما نسبة ٣٠% من السيدات مطلقات.

جدول (٤):

الحضر						الريف					
مطلقة		متزوجة		انسة		مطلقة		متزوجة		انسة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
٣٠%	٣	٢٠%	٢	٥٠%	٥	١٠%	١	٥٠%	٥	٤٠%	٤

٤- ونلاحظ أن متغير الدخل له أثر ايجابي حيث أنه في الريف نحو ٥٠% من السيدات دخلهن أقل من ٢٠٠٠ جنيه بينما ٤٠% من السيدات أكثر من ٢٠٠٠ جنيه ونسبة ١٠% فقط أكثر من ٣٠٠٠ جنيه، ونلاحظ أنه في القاهرة لا يوجد سيدات دخلهن أقل من ٢٠٠٠ جنيه وأن نسبة ٢٠% من السيدات متوسط دخلهن أكثر من ٢٠٠٠ جنيه بينما نسبة ٨٠% من السيدات متوسط دخلهن أكثر من ٨٠%.

جدول (٥):

الحضر				الريف			
أكثر من ٣٠٠٠ جنيه وأكثر		أكثر من ٢٠٠٠ جنيه		أكثر من ٣٠٠٠ جنيه وأكثر		أكثر من ٢٠٠٠ جنيه	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
٨٠%	٨	٢٠%	٢	-	-	١٠%	١
						٤٠%	٤
						٥٠%	٥

جدول (٦): نتائج نوع المشروع

الحضر	نوع المشروع	رقم الحالة	الريف		نوع المشروع	رقم الحالة
			النسبة	العدد		
١٠,٠	١	١	٢٠,٠	٢	تلى ومنسج وخرز	٢,١
١٠,٠	١	٢	١٠,٠	١	مخبوزات وطعام منزلي	٣
١٠,٠	١	٣	٢٠,٠	٢	تلى تطريز تراثي بخيوط الفضة	٥,٤
١٠,٠	١	٤	٢٠,٠	٢	أكسوارات حريمي	٦
١٠,٠	١	٥	٢٠,٠	٢	أكسوارات منزلية ومكرمية	١٠,٧
١٠,٠	١	٦	١٠,٠	١	كل أنواع الخياطة والسائتر	٨
١٠,٠	١	٧			أكسوارات شخصية ومنزلية سيراميك	
١٠,٠	١	٨			محل بيع منتجات يدوية واكسوارات منزلية وشخصية	
١٠,٠	١	٩			مشروع منتجات جلدية يدوية	
١٠,٠	١	١٠			اعمال يدوية و فنية رسم و ديكوراج وتطريز اعمال فنية فى الجلد	
١٠٠	١٠		١٠٠	١٠	الإجمالي	

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لنوع المشروع والذي يتضح من خلاله أن المرأة في الريف أكثر اتجاهاً إلى المشروعات اليدوية، بينما في الحضر تتجه المرأة نحو المشروعات التي تعتمد على البيع وليس الإنتاج.

وقد ظهر اتفاق بين رقم (٣) من الريف والحالة رقم (٤) من الحضر في أن فكرة المشروع ناتج من هوايتهم للمطبخ، واتفاق من الحالة (٥) (٦) و(٧) و(٩) و(١٠) من الريف والحالة رقم (٢) أن فكرة المشروع ناتج من حبهم للمشغولات اليدوية، بينما اختلفت باقي الحالات في الفكرة.

جدول (٧): وجود ممول آخر للمشروع

كا ^٢	إجمالي العينة		الحضر		الريف		الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١,٠٥٣	٩٥	١٩	٩٠	٩	١٠٠	١٠	لا
	٥	١	١٠	١	٠	٠	نعم
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة على التساؤل هل يوجد ممول غيرك للمشروع؟ لكل من عينة الريف وعينة الحضر أن قيمة كا^٢ (١,٠٥٣) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة. مما سبق ترى الباحثة اتفاق الحالات في عينة الريف رقم (١، ٤، ٥، ٧) والحالتين من الحضر (٢، ٨) على التسويق عبر المعارض، واتفاق كل من الحالة (٧) من الحضر و(٩) من الريف على التسويق من خلال الأخوة والأصحاب، بينما اختلفت باقي الحالات في التسويق من خلال الإنترنت.

جدول (٨): مدى إرتباط المشروع بالبيئة المقام عليها

كا	إجمالي العينة		الحضر		الريف		الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١,٩٧٨	٣٥	٧	٥٠	٥	٢٠	٢	غير مرتبط
	٦٥	١٣	٥٠	٥	٨٠	٨	مرتبط
	١٠٠,٠%	٢٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة على مدى إرتباط المشروع بالبيئة المقام عليها المشروع لكل من عينة الريف وعينة الحضر أن قيمة كا (١,٩٧٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة. وقد ظهر اتفاق الحالات جميعها عدا الحالة رقم (٩) و(١٠) من الريف على إرتباط المشروع بالبيئة المقام عليها المشروع، بينما اختلفت الحالات من الحضر حيث وافقت الحالات رقم (٣، ٥، ٦، ٧، ١٠) على أن المشروع مهم للبيئة التي أنتى قاعدة فيها ورفضت باقي الحالات إرتباط المشروع بالبيئة المقام عليها المشروع.

جدول (٩): الدعم المادي والمعنوي وقت إقامة المشروع

كا	إجمالي العينة		الحضر		الريف		الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٣,٢٠٠	٢٠	٤	٢٠	٢	٢٠	٢	لا يوجد دعم معنوي أو مادي
	٤٥	٩	٣٠	٣	٦٠	٦	دعم معنوي
	١٠	٢	٢٠	٢	٠	٠	دعم مادي
	٢٥	٥	٣٠	٣	٢٠	٢	دعم معنوي ومادي
	١٠٠,٠%	٢٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن الدعم المادي والمعنوي التي تلقينته وقت إقامة المشروع لكل من عينة الريف وعينة الحضر أن قيمة كا (٣,٢٠٠) وهي

قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

وقد وجدت الباحثة اتفاق الحالات جميعها عدا الحالة رقم (2) و(4) من الريف على تلقيهن دعم معنوى وقت إقامة المشروع وتلقت كل من الحالة (1، 5) دعم معنوى ومادى، بينما اختلفت الحالات من الحضر حيث تلقت الحالات رقم (4، 7، 8) دعم معنوى، وتلقت كل من الحالة (5، 6، 9) دعم معنوى ومادى، ورفضت الحالتين (3، 10) تلقيهن دعم معنوى أو مادى وقت إقامة المشروع.

جدول (10): دور جهاز تنمية المشروعات في دعم المشروع

كـا	إجمالي العينة		الحضر		الريف		الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
0,000	20	4	20	2	20	2	لا يوجد دور
	80	16	80	8	80	8	يوجد دور
	100,0%	20	100	10	100	10	الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة لدور جهاز تنمية المشروعات في دعم المشروع لكل من عينة الريف وعينة الحضر أن قيمة كا (0,000) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة. كان النسبة الأعلى للإجابة (يوجد دور) بعدد (8) مفردات بنسبة (80,0%) لكل من عينة الريف والحضر، بينما كل من الحالة رقم (8) و(9) لعينة الريف لم تجد دور لجهاز تنمية المشروعات في دعم المشروع، وكل من الحالة رقم (5) و(9) لعينة الريف لم تجد دور لجهاز تنمية المشروعات في دعم المشروع.

جدول (١١): دور الجمعيات الأهلية في دعم المشروع

كا ^٢	إجمالي العينة		الحضر		رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		النسبة	العدد		
٣,٦٢٤	٣٥	٧	٢٠	٢	٦,٥	٥٠	٥	٥,٦,٧,٩	لا أعرف
	٢٠	٤	٢٠	٢	١٠,٩	٢٠	٢	١٠,٢	لا يوجد دور
	٣٠	٦	٤٠	٤	٢,١ ٨,٣	٢٠	٢	٨,١	يوجد دور
	١٥	٣	٢٠	٢	٧,٤	١٠	١	٣	أعرف ولكن لم أحاول أخذ دعم منهم
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠		١٠٠	١٠		الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة لدور الجمعيات الأهلية في دعم المشروع لكل من عينة الريف وعينة الحضر أن قيمة كا (٣,٦٢٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٢): دور المجلس المحلي في دعم المشروعات الصغيرة

كا ^٢	إجمالي العينة		الحضر		رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		النسبة	العدد		
٠,٢٨١	٦٠	١٢	٦٠	٦	٢,١ ٦,٤ ١٠,٨	٦٠	٦	٤,٣ ٨,٦ ١٠,٩	لا
	٢٠	٤	٢٠	٢	٧,٣	٢٠	٢	٥,١	نعم
	٢٠	٤	٢٠	٢	٩,٥	٢٠	٢	٧,٢	لا أهتم
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠		١٠٠	١٠		الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة لدور المجلس المحلي في دعم المشروعات الصغيرة أن قيمة كا (٠,٢٨١) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٣): الإجراءات الحكومية ودورها في دعم المشروع

كا	إجمالي العينة		الحضر		رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		النسبة	العدد		
٦,٣٨١*	٣٠	٦	٥٠	٥	٢,١ ٩,٤ ١٠	١٠	١	٨	لا
	٣٥	٧	٤٠	٤	٥,٣ ٧,٦	٣٠	٣	٩,٦,٣	لا أعرف
	٣٥	٧	١٠	١	٨	٦٠	٦	٤,٢,١ ٧,٥ ١٠	نعم
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠		١٠٠	١٠		الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة عن الإجراءات الحكومية ودورها في دعم المشروع أن قيمة كا (٦,٣٨١) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لوجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٤): عن توجه الدولة للتيسير علي رائدات الأعمال

كا ^٢	إجمالي العينة		الحضر		رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		النسبة	العدد		
٦,٢٣٧*	٢٠	٤	٤٠	٤	٣,١ ١٠,٩	-	-		لا
	٢٥	٥	٣٠	٣	٥,٤ ٧	٢٠	٢	٨,٣	لا أعرف
	٥٥	١١	٣٠	٣	٦,٢ ٨	٨٠	٨	٤,٢,١ ٧,٦,٥ ١٠,٩	نعم
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠		١٠٠	١٠		الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة عن توجه الدولة للتيسير علي رائدات الأعمال أن قيمة كا^٢ (٦,٢٣٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لوجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٥): عن الوضع السياسي ودوره في دعم المشروع

كا ^٢	إجمالي العينة		الحضر		الريف		الإجابة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٣,٣٧٨	٣٥	٧	٥٠	٥	٢٠	٢	لا يؤثر
	٦٥	١٣	٥٠	٥	٨٠	٨	يؤثر
	%١٠٠,٠	٢٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة عن الوضع السياسي ودوره في دعم المشروع أن قيمة كا^٢ (٣,٣٧٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٦): مدى تأثير المشروع بأزمة الكورونا

الإجابة	رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الحضر		إجمالي العينة	
		العدد	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم يتأثر	٠	٠	٠	١	١	١٠	١	٣,٦٠٠
تأثر إلى حد ما	٩,٦	٢	٢٠	٤,٦,٥ ٨,٧	٤	٤٠	٦	٣٠
تأثر بالسلب	٢,١ ٥,٤ ٨,٧ ١٠	٧	٧٠	٩,٢ ١٠	٣	٣٠	١٠	٥٠
تأثر بالإيجاب	٣	١	١٠	٤,٣	٢	٢٠	٣	١٥
الإجمالي	١٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠٠,٠%

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة عن مدى تأثير المشروع بأزمة الكورونا أن قيمة كا (٣,٦٠٠) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

جدول (١٧): مدى وجود دعم من الحكومة للمشروع

الإجابة	رقم الحالة	الريف		رقم الحالة	الحضر		إجمالي العينة	
		العدد	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة
لم تجيب	٥	٥	٥٠	٢	٢	٢٠	٧	٤,٣٠٨
لا	٣	٣	٣٠	٤	٤	٤٠	٧	٣٥
إلى حد ما	٠	٠	٠	١	١	١٠	١	٥
نعم	٢	٢	٢٠	٣	٣	٣٠	٥	٢٥
الإجمالي	١٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠٠,٠%

يوضح الجدول السابق نتائج إجابات عينة الدراسة عن نتائج إجابات عينة الدراسة عن إذا كانت الحكومة عملت دعم بأي طريقة علشان تشجع مشروعك أن قيمة كا (٤,٣٠٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يشير لعدم وجود فروق بين عينة الدراسة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة والتي من بينها: دراسة (Tamer Mansour & et.al, 2019) والتي أشار من خلالها إلى وجود علاقة بين المتغيرات الديموغرافية وبين التوجه نحو المشروعات الصغيرة. كذلك الأمر نفسه بالنسبة لدراسة (Rym Ayadi & et.al, 2017) وأكدت الدراسة على أهمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأنها أصبحت أولوية سياسية في دول شرق وجنوب البحر المتوسط التي تعاني من البطالة. واتفقت دراسة (Hala El-Said, et.al 2014) مع ما توصلت إليه النتائج السابقة وأشارت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل قوة ديناميكية للنمو الاقتصادي المستدام. أما دراسة (Jasika Alam Jitu, 2019) فقد أكدت على العلاقة القوية بين توجه المرأة نحو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة خاصة التعليم، ومستوى الدخل. وأن توجه المرأة نحو العمل بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ترك الكثير من النتائج الإيجابية على مستوى دخل الأسرة وحجم الانفاق، وعلى تمكين المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار.

التوصيات

من أهم توصيات الدراسة:

- 1) توصي الدراسة الحالية بضرورة تفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع المرأة على إقامة مشروعاتهن الخاصة.
- 2) كما توصي بضرورة التوسع في مشروعات التصنيع الزراعي والتشجيع عليه من خلال وضع برامج تدريبية وتوفير منفذ لبيع تلك المنتجات الزراعية.

- ٣) وتوصي الدراسة كذلك بزيادة الفرصة لدى المرأة المصرية من أجل المشاركة في سوق العمل على الصعيد العالمي، وتيسير كافة الطرق التي تساعد في تحقيق ذلك.
- ٤) كما توصي الدراسة الحالية بضرورة البت بشكل جدي في عملية تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيبا أكبر لمنتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المملوكة للمرأة.
- ٥) كما توصي الدراسة كذلك بتسهيل إجراءات حصول المشروعات الصغيرة على القروض وتخفيض فائدتها.
- ٦) وتوصي الدراسة بضرورة وضع القوانين والإجراءات التي تساعد على الحفاظ على حقوق المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال إجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر داخل المنزل، كأساس لنشر ثقافة تثمين هذا العمل.
- ٧) وتوصي الدراسة كذلك بضرورة التوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة، وتطبيق نظام الشباك الواحد للمرأة المستثمرة.
- ٨) كما توصي الدراسة بتقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني التي تتناسب واحتياجات المجتمع المصري وقدرات المرأة المصرية.

المراجع

- إحسان محمد الحسن (٢٠٠٥) النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان: دار وائل للنشر.
- أحمد محي خلف صقر (٢٠١٩) المشروعات الصغيرة، الفكرة وآلية التنفيذ، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
- اعتماد علام (٢٠١٩) ريادة الأعمال والمشروعات الصناعية الصغيرة في الريف، القاهرة، دار انجلو للنشر والتوزيع.

جيهان عبد السلام عباس (٢٠٢٠) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان: "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"، جامعة طنطا، كلية الدراسات الإفريقية العليا.

حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠١٨) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، القاهرة: مطابع مؤسسة الأهرام.

زينهم حسن علي حسب النبي (٢٠٢١) التماس الشباب المصري للمعلومات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى قلق المستقبل لديهم، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، مج ٧، ع ٣٢.

سمر ناصر عبد الوهاب (٢٠١٨) دور رجال الأعمال في التغيير الاجتماعي والثقافي بحث اجتماعي ميداني، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، ع ١١.

سها إبراهيم محمد علي (٢٠١٧). التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي.

شدوان علي شيبية (٢٠١٦) الإعلان المدخل والنظرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

صالح سليمان عبد العظيم (٢٠١٤). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج ١٤.

طاهر حسو الزبياري (٢٠١٦) النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ط١، الأردن: دار البيروني للنشر والتوزيع.

عادل محمد (١٩٩١) اتجاهات نظرية في سيكولوجية نمو الطفل والمراهق، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد المحسن بن ردة الله الصاعدي (٢٠١١) نظريات علم الاجتماع دراسة نقدية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، يناير، مجلد: ١، عدد: ٢٤، ص ٣٣٤-٣٧٣.

عثمان واصل، (٢٠١١). النظرة النسوية وإشكالية المصطلح، الجزائر: مجلة اللغة العربية، ع ٢٦.

غازي عناية (٢٠١٤) البحث العلمي، عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

فادي سعود سماوي، ورعد فاهد البخيت، وهاني حمدي حياصات (٢٠٢٠). دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية حالة دراسية- محافظة البلقان، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج ١٣، ع ١، ص ١-٢٢، ٢٠٢٠.

فهد سيف الدين سعاتي (٢٠١٤). الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية. مكتبة جوجل.

لطيفة طبال (٢٠١٢) التغيير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٨.

لولؤة بريكان البريكان (٢٠١٧) الخوف من الحسد في الأسرة السعودية: دراسة سسيولوجية مطبقة على عينة من الأسرة السعودية بمنطقة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع ٥٧، ج ١.

محمد شحاته واصل (٢٠٢٠). معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية في مدينة طبرق، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٢٦.

مؤمنة شلبي محمود (٢٠١٧). النسوية الإلكترونية: تأصيل للمفهوم ومقاربة نظرية للقضايا التي يثيرها، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية، ع ٢٠.

نارمين إبراهيم مرسى العزلي (٢٠٠٨). دراسة الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

ناصر بن حمد العويشق (٢٠١٥) النظرية البنائية وتطبيقاتها في التعليم والتعلم، نسخة إلكترونية.

ويندي كية كولمار، وفرانسيس بارتكوفيسكي (٢٠١٠). النظرية النسوية: مقتطفات مختارة، ترجمة: عماد إبراهيم، الأردن: المكتبة الأهلية.

- Amjad Ali, et.al. (2014). Role of Small Business Firms in Women Economic Empowerment: A Case Study of Gilgit Baltistan, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol.3, No.6.
- Blanca Arellano, Josep Roca (2017) "Defining urban and rural areas: a new approach," Remote Sensing Technologies and Applications in Urban Environments II, Vol 10431, No 1.
- Bradea & Z. Kovacs (2014) City and Countryside under WorldWide Urbanization, Regional Research of Russia, Vol 4 , No 2.
- Dianne Welsh & Mariana Dragusin (2013). Women-Entrepreneurs: A Dynamic Force Of Small Business Sector, Amfiteatru Economic, Vol 20.
- Gordon Hunter& Dan Kazakoff (2014) Small Business "Success Growth versus Longevity", Canada: The University of Lethbridge, Faculty of Management, <https://www.coursehero.com/file/61408823/art099doc/>
- Hala El-Said,et.al (2014). Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a New Dataset, Journal of Business and Economics, Vol5, No2.
- Jan Servaes (2011) Social Change, OBO Social Change.
- Jasika Alam Jitu (2019). Women Economic Empowerment and SMEs A Case Study on Bangladesh, Master's Thesis, Peace and Development, Linnaus University.
- Nurul Asfiah, et.al. (2018). An Analysis of Women Empowerment on Micro Business with Social Entrepreneurship Concept, Conference: 2018 3rd International Conference on Education, Sports, Arts and Management Engineering (ICESAME 2018)

- Rym Ayadi & et.al (2017). Micro, Small and Medium Sized Enterprises Development in Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia Structure, Obstacles And Policies, EMNES Studies.
- Tamer G. I. Mansour & et.al (2018) The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development, Case of Egypt , The International Journal of Business Management and Technology , Vol2, No 5.
- Theophilus C Akujobi, (2017) Social Change and Social Problems, Major Themes in Sociology: An Introductory Text, p 491-526.

**THE IMPACT OF SOME SOCIAL AND
ENVIRONMENTAL VARIABLES FACING WOMAN
IN MICRO PROJECTS
A COMPARATIVE STUDY BETWEEN RURAL AND
URBAN AREAS**

**Hanan K. Farid⁽¹⁾; Saleh S. Abdel Azeem⁽²⁾;
Naglaa M. Mesailhy⁽²⁾ and Wael F. Abdel Basit⁽³⁾**

1) Post Grad. Student, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Arts, Ain Shams University 3) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

This research drives at identifying some of the social and environmental variables facing woman in micro projects in both the rural and the urban areas. The study population is Sohag Governorate is 122

المجلد الخمسون، العدد العاشر الجزء الأول، أكتوبر ٢٠٢١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

divided into (20) items, (10 cases), representing the rural side) in Cairo Governorate, and (10 cases) representing the urban area). The study use the case study approach for being the most appropriate for the current study. The sample is selected purposely.

The study comes to the following results:

1. The impact of the following variables varies between rural and urban areas regarding age, level of education, marital status, number of family members, average household income, and the extent of spread of micro-enterprises.
2. The study reached a set of recommendations, the most important of which are: the need to consider facilitating loan repayment periods, providing training courses to establish micro-enterprises, state support for these projects represented in local councils, especially, in the countryside, and support women by conducting training courses to market handicraft products locally and internationally.
3. The necessity of providing raw materials for women joining the micro-enterprises.
4. Working on facilitating procedures by making available of loans granted by banks as well as the Enterprise Development Authority, increasing the exhibitions held to market products, whether in rural or urban areas.
5. Working on supporting women in light of the Corona pandemic by scheduling granted loans before the Corona virus period, working on the spread out of the culture of handicrafts in societies.